قراءة في أثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في مصر ١٩٧٣-١٩٨١

م.م. عبدالله حمزه جراح

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية

Abdullah.Al-Zubaidi@uowasit.edu.iq

A reading of the impact of the military establishment on political developments in Egypt 1973-1981

Ass. Lec. Abdullah Hamza Jarrah

Wasit University/ College of Basic Education

قراءة في أثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في مصر ١٩٧٣-١٩٨١

م.م. عبدالله حمزه جراح

الملخص :

اختلفت سياسة المؤسسات العسكرية العربية من دولة الى أخرى باختلاف العوامل لتكوين.تلك المؤسسة و طبيعة الشعب وتوجهاته ، اذ اتسمت البلدان العربية بعد نيلها الاستقلال بعدم الاستقرار السياسي ، وعدم قدره السلطة المدنية على الحفاظ على النظام السياسي ، دفعت تلك العوامل المؤسسة العسكرية بالتدخل في الشؤون السياسية بهدف تغيير انظمة تلك الدول وتثبيت الاستقرار السياسي ،اذ كانت مصر بعد ثورة٢٣ يوليو_ تموز عام ١٩٥٢ الذي أطاح بالملكية وإعلان الجمهورية لم تنعم بالاستقرار خاصة في مؤسستها العسكرية، أيضا كان للصراع العربي الصهيوني (الإسرائيلي) الذي رافقها طول هذه المدة دور كبير في انهاك هذه المؤسسة، كذلك القيادة التي اتسمت بالتخبط في قرارتها، كل هذا رسم ملامح المؤسسة العسكرية المصرية.

الكلمات المفتاحية : الجيش ، حرب اكتوبر ، المؤسسة العسكرية ، مصر

Abstract

The policies of the Arab military institutions differed from one country to another depending on the factors forming that institution and the nature and orientations of the people. After gaining independence, the Arab countries were characterized by political instability and the inability of the civil authority to maintain the political system. These factors prompted The military establishment intervened in political affairs with the aim of changing the regimes of those countries and establishing political stability. Egypt, after the military coup in 1952 that overthrew the monarchy and declared the republic, did not enjoy stability, especially in its military

establishment. Also, the Arab-Israeli conflict that accompanied it throughout this period had a major role in The exhaustion of this institution, as well as the leadership that was characterized by confusion in its decisions, all of this shaped the features of the Egyptian military institution.

المقدمة:

تكتسب المؤسسة العسكرية في مصر أهمية كبيرة في النظام السياسي وفي الحياة السياسية عموماً، وتعود هذه المكانة لاعتبارات تاريخية اكتسبها الجيش منذ ثورة الضباط الاحرار، التي اسقطت النظام الملكي وأعلنت قيام النظام الجمهوري، والملاحظ ان كل الرؤساء الذين حكموا مصر في اطار النظام الجمهوري سواء جمال عبدالناصر او أنور السادات او حسني مبارك الذي تسلم الحكم بعد اغيال السادات كلهم أبناء المؤسسة العسكرية.

ووفقاً لما تقدم تبرز الأهمية الكبيرة لدراسة المؤسسة العسكرية المصرية لا على أساس دراسة التاريخ الزمني لهذه المؤسسة فحسب ، بل على أساس تبيان قدرتها ومدى تأثيرها في الشأن السياسي المصري وأيضا الخارجي وموقفها من التطورات والأحداث السياسية التي كانت تبرز على الساحة العربية.

اقتضت منهجية الدراسة الى تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات جاء المبحث الاول بعنون (المؤسسة العسكرية المصرية 1973 1805-، اما في المبحث الثاني فجاء بعنوان (المؤسسة العسكرية ومعطيات حرب اكتوبر ١٩٧٣) وعالج المبحث الثالث موضوع (أثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في مصر ١٩٧٧-١٩٨١).

اعتمد البحث على مصادر عدة ، تأتي في مقدمتها اطورحة الدكتوراه، (مشاكل مصر الاجتماعية في الصحافة المصرية، 1970-1981) للباحثة زينب جبار رحيمة العكيلي، كذلك، (قصة السويس ، آخر المعارك في عصر العمالقة) للمؤلف محمد حسنين هيكل، أيضا بحث، (تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة ٢٣ يوليو(تموز) ١٩٥٢) لـ يوسف محمد عيدان الجبوري.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على اثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في الساحة المصرية والعربية وذلك من خلال التعرف على اهم التشكيلات العسكرية لهذه المؤسسة واهم المشاركات العسكرية لها ، كما تم وصف المؤسسة العسكرية المصرية خلال فترة الحرب اكتوبر وكيف كانت سياسة الجيش المصري اتجاه الازمات الخارجية التي اثرت على الاوضاع السياسية والاجتماعية في مصر .

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من تركيزه على واقع الاحداث والتحولات التي اثرت على المؤسسة العسكرية في مصر وكانت السبب في اضعافها ، وتبرز الاهمية العلمية لما شهدته تلك الفترة من تغيرات اقليمية ودولية فضلاً عن الصراع مع الكيان الصهيوني التي غيرت خارطة المنطقة واثرت على الجيش .

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية المصرية ١٨٠٥ – ١٩٧٣

The first section: The Egyptian military establishment 1805 - 1973

يعود بداية تكوين الجيش المصري الى عهد الوالي محمد علي باشا [١]، الذي يعد مؤسس مصر الحديثة، اذ عمل محمد علي على النهوض بالواقع المصري بتبنيه وسائل النهضة الأوربية الحديثة في المجالات العلمية والعسكرية والاقتصادية [٢] ، بهدف بناء دولة قوية، مدركاً أن تحقيق هدفه به حاجة الى مؤسسة عسكرية قوية ، تطلبت منه أن تكون خطوته الأولى التخلص من الجيش القديم المؤلف من خليط من المماليك والترك والالبان والمغاربة، وهو خليط لم يكن يدين بأي ولاء أو يعتنق مُثُلاً عليا ، وكثير التمرد ولا يطيع الأوامر العسكرية فعمد إلى التخلص من جنوده ، ثم بدأ بتشكيل جيش جديد على وفق النظام الأوربي الحديث ، باستعانته بعدد من الضباط الأوربيين في بنائه [٣].

في سياق متصل، عدت الانتفاضة العرابية أول تدخل المؤسسة العسكرية في السِياسية منذ تأسيس مصر الحديثة، فقد أدى تطور أحداث تلك الثورة الى حصول صدام بين الخديوي توفيق[٤] والأميرلاي أحمد عرابي[٥]، دفع الخديوي إلى مغادرة القاهرة الى الاسكندرية ليكون قريباً من الأسطول البريطاني ، كما قدم في السابع من تموز١٨٨٢-

طَلباً الى الحكومة البريطانية بضرورة تدخل قواتها للقضاء على ذلك التمرد من قبل الجيش، وبذلك الطلب يكون الخديوي توفيق قد أعطى فرصة سانحة للبريطانيين لاحتلال مصر [٦].

شهدت المؤسسة العسكرية تطوراً ملموساً بصدور قانون عام ١٩٢٨، الذي نصَّ على قبول المدرسة الحربية خريجي المدرسة الثانوية ، ولاسيما أن المقبولين فيها في وقت سابق كانوا يُختارون من أبناء الضباط أو من ابناء العائلات الكبيرة من خريجي الدراسة الابتدائية أو ما دونها [٧] ، فكان القانون سبباً في ظهور جيل جديد من الضباط المثقفين المنتمين إلى اطياف المجتمع المصري كافة ، لتشهد المؤسسة تطوراً اكثر أهمية ، بإضافة سلاح جديد اليها ، عندما وافقت بريطانيا على انشاء قوة جوية مصرية ، بالتحاق خمسة طلاب مصريين بمدرسة الطيران الملكية في لندن في السادس والعشرين من نيسان ١٩٢٩، وفي السادس والعشرين من أيار ١٩٣٢ انطلق الطيارون الخمسة وهم يقودون طائرتهم من طراز تايكرموث من لندن الى القاهرة التي وصلوا اليها في الثاني من حزيران ١٩٣٢، الذي عُدَّ تاريخ تأسيس القوة الجوية المصرية [٨]

عُدّت الحرب العربية – الصهيونية في عام ١٩٤٨ ، الحدث الأبرز في تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، فبعد صدور قرار الأمم المتحدة ، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي نص على تقسيم فلسطين على دولة عربية وأخرى يهودية ، على أن تخضع القدس للإدارة الدولية ، اعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، وهو اليوم نفسه الذي أعلن فيه الصهاينة قيام دولتهم (اسرائيل)، وهو ما جوبه بموجة عارمة من الرفض والاستنكار الشعبي في الدول العربية كافة ، التي اضطرت حكوماتها الى اتخاذ قرار بالتدخل العسكري في فلسطين [٩] فأعلنت مصر مشاركتها في الحرب الى جانب جيوش كل من إمارة شرق الأردن والعراق وسوريا ولبنان والسعودية ، وحشدت قطعاتها العسكرية على الحدود الشرقية الملاصقة للأراضي الفلسطينية ، التي بلغ عددها قرابة عشرة آلاف مقاتل مقسمين على خمس ألوية مشاة ولواء مدرع ولواء مدفعية ووحدات مضادة للطائرات [١٠].

أعقب تلك النكبة شعور لدى أفراد المؤسسة العسكرية المصرية ، ولاسيما صغار الضباط الذين كانوا ضمن القوات المشاركة في تلك الحرب ، أن الحكومة المسؤولة الأولى

عن الهزيمة بسبب اهمالها الجيش وجلبها للأسلحة الفاسدة التي كانت سبباً في النكبة [١١] ، فعمل أولئك الضباط على تشكيل تنظيم سري في داخل الجيش في عام ١٩٤٩، اشتمل على لجنة تأسيسية ضمت الضباط جمال عبد الناصر، حسن ابراهيم ، خالد محيي الدين ، كمال الدين حسين وعبد المنعم رؤوف ، التي انضم اليها عام ١٩٥٠ كل من صلاح سالم ، عبد اللطيف البغدادي ، عبد الحكيم عامر، السادات وجمال سالم، وانتخب جمال عبد الناصر[١٢] رئيساً للجنة التنفيذية ، وأُطلق على التنظيم اسم " الضباط الاحرار" ، الذي وضع له اهدافاً عريضة ، منها : القضاء على الاستعمار وأعوانه، القضاء على الاقطاع، القضاء على الاحتكار والسيطرة على رأس المال، اقامة جيش وطني قوي، اقامة عدالة اجتماعية، اقامة حياة ديمقراطية، وراح التنظيم يصدر المنشورات السرية في داخل الجيش، ثم تحولت تلك المنشورات الى نشرة دورية تصدر بانتظام بعنوان " صوت الضباط الاحرار" [١٣] .

وفي سياق متصل، شهدت الساحة السياسية المصرية أحداثاً مضطربة قبل انطلاق ثورة الثالث والعشرين من يوليو/ تموز ١٩٥٢[١٤]،على اثر ذلك بدأت استعدادات الضباط الأحرار للقيام بالثورة لذلك قرروا في غضون ثمان واربعين ساعة ، وحددوا ليلة الثاني والعشرين من تموز موعداً لها ، وقرروا اخبار بقية الضباط بالاستعداد للتحرك ، لكن عبد الناصر قرر في الحادي والعشرين من تموز ، تأجيل العملية يوماً واحداً ليستطيع حشد عدد اكبر من الضباط [١٥].بالتحديد

وبعد نجاح حركة الجيش وسيطرتها على مقاليد الحكم في البلاد، بدأ مجلس قيادة الثورة في رسم ملامح الحياة الدستورية والسياسية في البلاد، فأقدم الجيش على عدة خطوات أحدثت ثورة شاملة في طبيعة وشكل الحكم في مصر، والتي أهمها :[١٦]

- ١٠كانون الاول ١٩٥٢ اعلان سقوط دستور ١٩٢٣.
- ١٣ كانون الثاني ١٩٥٣ تشكيل لجنة تأسيسية لاعداد دستور جديد.
- ١٦ كانون الثاني ١٩٥٣ حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها.
- ١٠ شباط ١٩٥٣ اصدار اعلان دستوري لادارة شؤون البلاد لفترة انتقالية.
- ١٨ حزيران ١٩٥٣ الغاء الملكية وآعلان الجمهورية.

لينتهي بتلك الاجراءات عهد بالنسبة إلى المؤسسة العسكرِية المصرية ويبدأ عهد جديد سيطرت فيها على مقاليد السلطة في مصر، إذ أُقيلت آخر وزارة مدنية ، هي وزارة علي ماهر في السابع من أيلول ١٩٥٢، وتم تكليف اللواء محمد نجيب بتشكيل الوزارة وأعلنت الجمهورية التي عين محمد نجيب نفسه أول رئيس لها [١٧] .

وبذلك سيطر العسكر على هرم السلطة السياسية في مصر ، وهو أمر كانت له انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على الهيكلين الإداري والتنظيمي للمؤسسة العسكرية نفسها

اما في ضوء حرب عام 1967 ونتائجها اذ ادت الحرب الى تدمير شبه تام للمؤسسة العسكرية المصرية، أذ فقدت ما يقارب ٨٥% من قواتها الجوية و٨٠% من معداتها واسلحتها الثقيلة ، فضلاً عن استشهاد تسعة الاف وثمانمائة ضابط وجندي ، واسر ثلاثة الاف ومائتين وثمانين ضابطاً وجنديا، وعلى وفق تلك المعطيات عُدّت حرب حزيران ١٩٦٧ اكبر نكسة عسكرية اصيبت بها المؤسسة العسكرية المصرية في تاريخها المعاصر، وقد يتبين لنا أن هناك اسباباً عدة ادت الى تلك الخسارة كالأتي : [١٨]

١. لم تقم المؤسسة العسكرية على عاتقها بتقييم جدي لأسباب هزيمة حرب ١٩٥٦ ، ولم تعالج الاخطاء التي وقعت فيها مما ادى الى تكرار الاخطاء نفسها في حرب حزيران ١٩٦٧ .
٢. انشغال القوات المسلحة المصرية مدة ليست بالقصيرة في الحرب الدائرة في اليمن، واستنزاف قوتها هناك فضلاً عن وجود فرقتين عسكريتين هناك اثناء اندلاع حرب حزيران .
٣. الخطأ الاستراتيجي الذي وقعت فيه القيادة السياسية المصرية من خلال اعلان إغلاقها مضيق تيران الذي يعد بمثابة اعلان حرب على (إسرائيل) قبل ان تستعد القوات المصرية للدفاع عن شبه جزيرة سيناء بحسب خطة " قاهر" التي قدر القادة الميدانيون تنفيذها وبناء التحصينات للقوات فيها مدة لا تقل عن ستة اشهر.
٤. تقدير الموقف المخطوء لقائد القوة الجوية المصري، اذ بين اثناء اجتماع القيادة العامة يوم الثالث من حزيران ١٩٦٧ ، ان القوة الجوية مستعدة لتلقي الضربة الاولى وان خسائرها في اسوء الاحوال لن تتعدى من ١٠% الى ١٥%.

٥. تداخل القرار السياسي مع القرار العسكري ، اذ كانت القيادة السياسية تشدد على عدم البدء بالقتال تحت اي ظرف ، وكان ذلك خطأ فادحاً مما افقد القوات المسلحة روح المبادرة.

٦. عدم التنسيق بين دول المواجهة على الرغم من ارتباط مصر بمعاهدت دفاع مشترك مع كل سوريا والاردن ، إذ ان الدولتين لم تحركا قواتهما الجوية لضرب المطارات الإسرائيلية على الرغم من طلب مصر ، ولم يتم توحيد الجهد والخُطَطِ المشتركة لتلك الدول مما ساعد (إسرائيل) على توجيه ضربات جوية على كل دولة بشكل منفرد ، إذ بعد ان دمرت (إسرائيل) سلاح الجو المصري اتجهت لتدمير سلاح الجو الاردني ثم السوري وبذلك حققت (إسرائيل) انتصارها على الجبهات العربية الثلاث.

٧. ارتكبت القيادة السياسية لثورة ١٩٥٢، أخطاء كبيرة في البناء القيادي للقوات المسلحة ، إذ رجحت كفة الولاء للنظام على الكفاءة العسكرية، ومن ذلك المنطلق تمت ترقية عبد الحكيم عامر من رتبة صغيرة الى رتبة لواء ومن ثم الى رتبة مشير ونصب قائداً عاماً للجيش المصري من دون ان يمارس اي عمل قيادي مسبقاً ، ولم يدخل في دورات آمري الافواج أو دورات آمري الفرق واساليب المناورة العسكرية وكيفية اعداد مسرح العمليات ، إذ لم يتدرج في السلك العسكري بشكل طبيعي ، وقد تبين من ذلك قصور فكره العسكري منذ حرب ١٩٥٦، وجاءت الطامة الكبرى من خلال اصداره أمر الانسحاب الكامل للقوات المصرية من سيناء في مدة زمنية تراوحت بين ست عشرة الى العشرين ساعة ، وقد ادى ذلك القرار المتهور الى منح (إسرائيل) الفرصة الذهبية لتدمير الجيش المصري خلال انسحابه غير المنظم .

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ومعطيات حرب اكتوبر ١٩٧٣:

The second section: The military establishment and the facts of the October 1973 war

أولا: ممهدات حرب أكتوبر1973:

فرضت ظروف داخلية وعربية ودولية، على محمد انور السادات نفسه، خوض حرب التحرير ضد اسرائيل، تلك الحرب التي أتم عبد الناصر أغلب استعداداتها. وعلى الرغم من كون قضية الحرب كانت من الأمور التي لها أولوية أساسية بالنسبة للسادات.

ينبغي أن نشير الى العوامل التي أدت الى اتخاذ السادات قرار الحرب، أهمها، إتمامه للاستعدادات العسكرية، فضلاً عن قلق الجبهة الداخلية وثقل المناخ النفسي لحالة اللاسلم واللاحرب التي أدت إلى اضطرابات في اوساط الطلاب والمثقفين والعمال. ففي ١٣ يناير١٩٧٢ ألقى السادات خطاباً حاول فيه أن يرد على التساؤلات التي شاعت حين انتهى عام ١٩٧١ دون ابتداء الحرب، وقد أثار الخطاب استياء الطلبة، وغضبهم، مما أدى الى قيامهم في نهاية الأمر بالتظاهر الذي اشتركت فيه معظم الجامعات المصرية، معبرين عن رفضهم لكل الإجراءات التي وصفوها بـ " الاستسلامية "، كنّيته فتح قناة السويس للملاحة، والمفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية(١٩).

وفي٢٢ مارس١٩٧٢،انفجرت الحوادث في المركز الصناعي في شبرا الخيمة خلال جولة رئيس الوزراء عزيز صدقي ، أذ هوجم الموكب الرسمي بالحجارة وجرت اشتباكات استمرت اربعة ايام بين العمال ورجال الشرطة ،وسبب نقمة العمال يعود الى رفض ارباب العمل تطبيق الاشتراكية التي اقرتها الحكومة، فضلاً عن ذلك، اصدر الرئيس السادات في ٨ يوليو١٩٧٢ قراره الشهير بالاستغناء عن خدمات الخبراء السوفييت في مصر، وقد كان لهذا القرار خلفيات سياسية ،إذ كانت ثمة وعود امريكية بحل ازمة الشرق الاوسط اذا تخلص السادات من الوجود السوفيتي في مصر(٢٠).

ومن جانب اخر، يبدو أن العامل الاقتصادي كان له أثر في دفع الحكومة المصرية نحو اعلان الحرب على إسرائيل، فقد كان تطور الصناعة المصرية وبناء السد العالي يحتاج الى نفقات كبيرة جداً، ولما كانت بعض موارد مصر تذهب لتمويل المجهود الحربي، حتى

بلغت تكاليف المجهود الحربي نحو تسعة مليارات دولار كان الشعب المصري بالمقابل يعيش تحت ظل حالة تقشف شديدة[٢١] .

لذلك في الثاني من تشرين الاول غادر الفريق احمد اسماعيل مصر متوجهاً الى سوريا في زيارة قصيرة استمرت لساعات بصفته القائد الاعلى للجبهتين ليطلعَ الرئيس السوري على ساعة الصفر ، استعداداً للقيام بالهجوم المشترك [٢٢] ،على اثر ذلك في الخامس من تشرين الاول ١٩٧٣، أصدر انور السادات التوجيهات الرئيسة واهداف المعركة ، التي نصت على ما يأتي :

١. بناءً على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول اكتوبر ١٩٧٣، وبناءً على الظروف المحيطة بالموقف السياسي الاستراتيجي قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الاتية:

أ. إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف اطلاق النار اعتباراً من يوم السادس من تشرين الاول .

ب. يجب ان يكبد العدو اكبر الخسائر الممكنة في الافراد والاسلحة والمعدات .

٢. تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة مفردة وبالتعاون مع القوات المسلحة السورية [٢٣].

ثانياً: تأثير حرب أكتوبر ١٩٧٣ على المؤسسة العسكرية المصرية:

حققت القوات المسلحة المصرية جميع اهداف خطتها بعد نهاية يوم الثامن من تشرين الاول ، فقد امست القوات في عمق سيناء لمسافة اثني عشر كيلو متراً بحسب الخطة الموضوعة ، وتحت غطاء من الصواريخ بدأت القوات المصرية بتحصين الجبهة ، والعمل على استنزاف قوات العدو من خلال الاشتباك معها بصورة مستمرة[٢٤].

توقف اطلاق النار بين الجانبين بشكل رسمي يوم الخامس والعشرين من تشرين الاول ١٩٧٣، وجرت بعده مفاوضات مباشرة لفض الاشتباك بين الجيشين وتبادل الاسرى ، وكانت تلك المفاوضات بداية لسلام شامل بين الطرفين [٢٥].

في السياق ذاته، تمكنت المؤسسة العسكرية المصرية من تحقيق نصر عسكري في المرحلة الاولى من الحرب بعد نجاحها في تنفيذ عملية العبور وتدمير خط بارليف وتحرير

جزء من سيناء ، وهو الهدف الرئيس من الخطة المصرية ، وقد تحقق بعد ست سنوات من الجهد والتعب التدريب المتواصل ، فضلاً عن نجاح الجهد الاستخباري في كتمان موعد الهجوم وتنفيذ الضربة الاولى ، كما أن فشل استخبارات العدو في كشف الخطط المصرية ، ضاعف من فرص الجيش المصري في تحقيق الانتصار[٢٦] ، الا أن تلك الانتصارات التي حققتها القوات المصرية ، اخذت تتجه نحو الضعف ثم الفشل بعد القرارات غير المدروسة والارتجالية من جانب السادات ، ولاسيما بالهجوم شرقاً ، وسحب فرقتين من الاحتياطي من غرب القناة على الرغم من معارضة قادة الجيش لذلك القرار، إذ أدت الى نتائج لم تكن في حسبان القيادة العسكرية المصرية ، فقد تمكن الجيش الاسرائيلي من اختراق الجبهة المصرية واحتلال أجزاء من الاراضي المصرية على الضفة الغربية من القناة ، وفرض حصاراً على الجيش الثالث المصري ، بدعم عسكري أمريكي كبير [٢٧].

ومن ذلك نلحظ ان النتيجة العسكرية النهائية للمعركة ، كانت متوازنة بين مصر و(إسرائيل) ، فلم تحقق اي منها نصراً عسكرياً حاسماً او تهزم هزيمة ساحقة إذا ما قيست تلك الحرب بالحروب السابقة بين البلدين التي حققت (إسرائيل) فيها نصراً عسكرياً ، وعليه فإن قدرة المؤسسة العسكرية المصرية من تحقيق توازن في النتائج العسكرية في حرب تشرين ١٩٧٣ يعد نصراً لأنها حققت تقدماً في تلك الحرب على مستوى النتائج العسكرية في حين تراجعت (إسرائيل) ، اذ كانت حرب اكتوبر تختلف عن أية حرب خاضها العرب ضد إسرائيل من جانبين، الأول، كان العرب هم الذين بدأوا الحرب، والثاني كانت إسرائيل على الأقل في أيامها الأولى لا في موقع الدفاع فقط وإنما اضطرت الى التقهقر.

الذي ينبغي الإشارة له هنا، أن الرئيس السادات لم يأل جهداً في استثمار انتصار حرب أكتوبر لتعزيز قبضته على مفاصل السلطة في مصر كلها ، فقد رأى أن حرب اكتوبر أعطته الشرعية الدستورية المعززة بتأييد شعبي واضح، مما سمح له بتفكيك التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية التي عرفتها مصر الناصرية ، واستبدلها بتركيبة أخرى تختلف تماماً، وذلك تمهيداً لما اسماه بالسلام مع إسرائيل، أي أراد خلق طبقة اجتماعية مستعدة لتأييده في ما كان قد خطط له في علاقاته مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، فضلاً عن عملية السلام مع إسرائيل[٢٨] .

المبحث الثالث: أثر المؤسسة العسكرية على التطورات السياسية في مصر ١٩٧٧-١٩٨١:

The third topic: The impact of the military establishment on political developments in Egypt 1977-1981:

اولا: انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وموقف المؤسسة العسكرية منها:

أن السبب الرئيس الذي وقف وراء تفجر انتفاضة يناير ١٩٧٧هو السبب الاقتصادي، فقد عانت قطاعات واسعة من الشعب المصري كثيراً من الفقر الذي استشرى كثيراً في السنوات السابقة للانتفاضة، فضلاً عن النتائج التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي، من غلاء للسلع الغذائية الأساسية، والتضخم العام. وتحول كبير باتجاه استهلاك البضائع والسلع المستوردة، مما أدى الى خلل كبير في الميزان التجاري لمصر، وضعف الإنتاج الوطني ضعفاً واضحاً، الأمر الذي سمح بسيطرة الاحتكارات الدولية على بعض مفاصل الاقتصاد المصري ونهب أهم موارده. كما أسهم في ذلك ظهور القطاعات الطفيلية الاستهلاكية على حساب القطاعات الإنتاجية، ولاسيما بعد أن إبتعدت الحكومة عن سياسة التخطيط الاقتصادي والتصنيع ودعم المنتوج المصري، الذي تزامن مع إطلاق يد الرأسمالية والتجارية المحلية والأجنبية ومنحها التسهيلات كافة ، التي أدت في مجملها الى زيادة ثراء الأثرياء وافتقار طبقات عديدة من الشعب المصري الى حد الجوع، ذلك كله أدى في تفجر الانتفاضة موضوع البحث(٢٩).

والجدير بالذكر ان قبيل احداث كانون الثاني عام ١٩٧٧، كانت هناك قوى تتصارع فيما بينها تتمثل بمجموعة السادات الحاكمة والمؤسسة العسكرية التي فقدت هيمنتها السابقة، اذ انخفضت نسبة الوزراء من اصل عسكري من ٣٨% عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ الى ٧.٨% عام ١٩٧٤(٣٠).

كان امراً طبيعياً، أن يرفض الشعب تلك الاجراءات، فاندلعت في صباح يوم ١٨ يناير انتفاضة جماهيرية ضخمة في طول البلاد وعرضها، زاد من حدتها ما سبق صدور القرارات من عملية خداع للشعب تمثلت في تأكيد الحكومة المستمرة وحرصها على تثبيت الأسعار. وذكر الكاتب المعروف غالي شكري أن المواطن المصري بات ليلة الثامن عشر من يناير،

وهو منقسم الى نصفين بين مصدق ومكذب، ففي الليلة السابقة يلق اطمئناناً لم يكن بحاجة اليه، وهذه الليلة يتلقى نعياً لذلك الاطمئنان من المصدر نفسه[٣١] .

بدأت أحداث المظاهرة بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء المصادف ١٨ يناير ١٩٧٧، في الساعة الثامنة والنصف صباحاً بخروج عمال شركة مصر حلون للغزل والنسيج، أخذت تطوف بمدينة حلوان مرددة هتافات رافضة لسياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار، وتمكن المتظاهرون من كلية الهندسة بجامعة عين شمس والذين بلغ عددهم ٣٠٠ طالب من التوجه الى مجلس الشعب ومرددون هتافات عدائية أيضا ضد الحكومة[٣٢].

على أية حال، كانت المظاهرات ذات طابع سلمي حتى مساء ذلك اليوم ولكن بعد مواجهات متكررة مع قوات الأمن المركزي اتخذت طابع العنف، اذ أن قوات الأمن المركزي تصدت لها وحاولت إيقافها، وإثرها توقفت وسائل المواصلات بين حلوان والقاهرة ،وقد حاولت قوات الأمن المركزي تفريق المتظاهرين واستخدمت القنابل المسيلة للدموع، إلا أن المتظاهرين عادوا للتجمع في ميدان التحرير ثم اتجهوا الى ميدان العتبة، وفي ميداني عرابي وطلعت حرب رفع المتظاهرون علم مصر وناقشوا رجال الأمن المركزي حول الأسعار لكسبهم الى صفهم [٣٣].

اخذ العنف الذي بدأ في صباح يوم ١٨ يناير يتصاعد حتى وصل الى اوجه في يوم ١٩ يناير، ففي صباح ذلك اليوم خرج عمال مصنع الشوربجي للغزل والنسيج في امبابة وتوجهوا الى مقر هيئة المطابع الأميرية القريبة من المصنع ،ولم يحُلْ تصدي قوات الأمن لهم دون وصولهم الى قسم شرطة امبابة وأشعال النيران في سيارات الشرطة، فضلاً عن ذلك قاموا بإشعال النيران في أحد قطارات الركاب بعد أن وضعوا العوائق على سكة الحديد[٣٤] . وما ان انتصف نهار يوم ١٩ يناير حتى تحولت القاهرة الى ساحة معركة حقيقية بين قوات الامن المركزي والمتظاهرين، الذين مال البعض منهم الى التخريب والتدمير واشعال النيران في دوائر وابنية الدولة .وكما لم تستطع قوات الامن المركزي السيطرة على الوضع ونزل الجيش، الذي اخذ يكرر نداء للمتظاهرين بالهدوء ،في هذه الاثناء خرج القيسوني ليعلن رغم أنفه الغاء قرارات رفع الدعم عن السلع الاساسية .عندئذ هدأت الانتفاضة وعادت الحياة

تدريجياً، وبدأ إتهام اليسار بالمسؤولية عن تحريك المظاهرات التي أطلق عليها السادات بأسم بـ " أنتفاضة حرامية"[٣٥] .

الجدير بالذكر ان المؤسسة العسكرية بعد تدخلها أجبرت السادات بالتراجع عن تلك القرارات ، وكان تدخل الجيش في تلك الفترة للحفاظ على التماسك الداخلي للمجتمع المصري وحماية البلاد من الانهيار، اذ ترى جيهان السادات زوجة محمد أنور السادات[٣٦] " ان محمد عبد الغني الجمسي وزير الدفاع، رفض النزول لقمع المتظاهرين الا بتوقيع رسمي حيث ان الكل تنصل، وفي النهاية تم التوقيع له، ان يتحمل الاخرين المسؤولية ، وليس هو"، فمع اندلاع المظاهرات طلب السادات تدخل الجيش واستعان به حيث كان يبحث عن حل الازمة[٣٧].

ونتيجة ضغوط رئيس الوزراء على الجمسي، اشترط الجمسي صدور قرار رئاسي، واعلن السادات الاحكام العرفية في البلاد وتكليف الجيش بالسيطرة على الموقف، ونجح الجيش بانهاء المظاهرات، بعد اتفاقه مع الرئيس على الغاء القرارات الاقتصادية[٣٨].

ثانياً: اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨:

شهد مطلع عام ١٩٧٦سير أنور السادات بمصر نحو تسوية شاملة مع (إسرائيل) دون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ولاسيما بعد زيارة جيمس اثرتون المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي إلى القاهرة في كانون الثاني عام ١٩٧٦، وقد سربت الصحف أن جيمس اثرتون جاء إلى القاهرة لجس نبض الحكومة المصرية عن مشروع أمريكي لإنهاء حالة الحرب بين العرب و(إسرائيل) ومما يؤكد هذا الكلام إصدار مجلس الوزراء (الإسرائيلي) في شهر آذار عام ١٩٧٦ قراراً فوض فيه الحكومة التفاوض مع الدول العربية[٣٩]

ذهب أنور السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع من نيسان عام ١٩٧٧ والتقى الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" "Jamey Carter" (٤٠) في البيت الأبيض وفي الاجتماع الذي دار بينهما قال أنور السادات للرئيس الأمريكي " إننا مستعدون للسلام كما كنا عندما قمت بمبادرتي في عام ١٩٧١ وأكثر... كما أكدت إنني على استعداد لتنفيذ جميع الالتزامات التي يفرضها القرار (٢٤٢) لمجلس الأمن ولكن على (إسرائيل)أن تفعل نفس

الشيء... فلا مساومة على حقوق شعب فلسطين أو على شبر واحد من الأراضي العربية المغتصبة في سنة ١٩٦٧ وبهذا يتحقق السلام الدائم والعادل" ([٤١]) .

على الرغم من تصريحات أنور السادات المؤيدة للقضية الفلسطينية في العلن، إلا أنه كانت هناك مخططات سرية هدفت إلى سلام جزئي بين مصر و(إسرائيل)لإخراج مصر من الدائرة العربية بفضل دور الولايات المتحدة الأمريكية التي مهدت فيما بعد لزيارة أنور السادات للقدس في أواخر عام ١٩٧٧، فكان أول اتصال بين مصر و (إسرائيل) في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٧٧ عندما أبلغت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) المخابرات الأمريكية (CIA) بأن تبلغ الحكومة المصرية بأن ليبيا سوف يشن هجوماً على مصر وعليهم التصدي لهذا الهجوم([٤٢]).

بعد ان تم توجيه دعوه له، ذهب أنور السادات في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٧ إلى (إسرائيل) بزيارة تاريخية واجه ردود فعل عربية تراوحت بين اتهامه بالخيانة والتهور وبين التحفظ أو الصمت المشوب بالحذر ووصفت (إسرائيل) والأوساط الغربية زيارة أنور السادات إلى القدس عملاً إيجابياً وخطوة كبيرة نحو السلام النهائي في المنطقة ([٤٣]).

ألقى أنور السادات في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٧ خطاباً بالكنيست (الإسرائيلي)تحدث فيه عن أسباب زيارته وإنها تدور عن إنهاء سلسلة من الحروب التي شهدتها المنطقة على مدى ثلاثين عاماً والاعتراف بدولة (إسرائيل)، ووجودها وكسر الحاجز النفسي الذي شكل (٧٠ %) من الصراع، وتجديد الدعوة إلى مؤتمر جنيف للسلام وقد استمرت زيارة أنور السادات إلى القدس ثلاثة أيام عاد بعدها إلى القاهرة في الحادي والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه، وبعد يومين من عودته إلى القاهرة أعلن عن رغبته في إقامة مؤتمر دولي في القاهرة يحل محل مؤتمر جنيف الذي لم ينعقد أبداً فواجه معارضة عنيفة من الدول العربية فعدل مقترحه ورأى ن تكون القاهرة مكاناً لاستقبال الاجتماع التمهيدي لمؤتمر جنيف فرفضت الدول العربية والاتحاد السوفيتي المقترح مرة أخرى، ولم يلق ترحيباً سوى من الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل)،فطلب جيمي كارتر من وزير خارجيته سيروس فانس القيام بجولة في المنطقة العربية ليوضح غاية مصر والولايات المتحدة الرامية إلى السلام بين العرب و (إسرائيل)([٤٤]).

بدأت في الحادي عشر من كانون الثاني المحادثات السياسية بين مصر و(إسرائيل) في (إسرائيل)، وقد ترأس الوفد المصري محمد كامل وزير الخارجية وترأس الوفد (الإسرائيلي) موشي دايان وزير الخارجية، وقد حمل محمد كامل لائحة أعدتها مصر تضمنت ست نقاط منها انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي المصرية وإقامة دولة فلسطينية، فاستمرت المفاوضات مدة سبعة أيام من دون نتيجة، إذ رفض مناحيم بيغن ما جاء في اللائحة المصرية، فأعلن أنور السادات في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٨ في الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الشعب المصري أنه طلب من محمد كامل وزير الخارجية الانسحاب من المفاوضات في الثامن عشر من كانون الثاني بسبب تعنت (إسرائيل) في مطالبها ورفضها تقديم أية تنازلات في المفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٦٧ لذلك أعلن إيقاف المفاوضات فتدهورت المفاوضات بعد قيام (إسرائيل) ببناء المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة، فضلاً عن التصريحات الاستفزازية التي أطلقها المسؤولون "الإسرائيليون" التي عملت على تقويض المفاوضات فضلاً عن قيام (إسرائيل) بقصف جنوب لبنان بالمدفعية، فصعّب الموقف على أنور السادات وزاد من الفجوة بين الطرفين [٤٥] .

كان الموقف المصري يفتقر إلى الدعم العربي والعزلة السياسية التي واجهتها مصر من الدول العربية والاتحاد السوفيتي اللذين عارضوا المفاوضات من خلال التأثير المباشر وغير المباشر، فأصبحت مصر بين المطرقة (الإسرائيلية) والسندان الأمريكي، الذي كان أثره أن مصر قدمت تنازلات واحدة تلو الأخرى لمصلحة (إسرائيل)[٤٦]، إذ توسط جيمي كارتر في المفاوضات التي جرت بين الطرفين في قلعة كنت ببريطانيا في السابع عشر من تموز إلى التاسع عشر من عام ١٩٧٨ بحضور موشي دايان وزير خارجية (إسرائيل)، وسيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي و محمد كامل وزير الخارجية المصري، وانصبت المحادثات على الضفة الغربية وانسحاب(إسرائيل)منها وقطاع غزة وعودته للإدارة المصرية وتفكيك جميع المستوطنات اليهودية فيه، فالتقى سيروس فانس وزيري خارجية الدولتين كل واحد على حدة ثم جمعهما في اجتماع موحد، غير إن هذا الاجتماع لم يحقق أي تقدم في عملية المفاوضات ، فأعلن وزير الخارجية المصري بعد هذا الاجتماع أنه لن يتم عقد لقاءات أخرى مع (إسرائيل) ما لم تتعهد بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وفي الوقت نفسه كانت

اللجنة العسكرية تجتمع في القاهرة إلا أنها لم تصل إلى نتائج، فأنهت اجتماعاتها يوم الثامن والعشرين من تموز عام ١٩٧٨[٤٧].

عمل جيمي كارتر على التقريب في وجهات النظر بعد انهيار المفاوضات، فبعث برسالتين مطولتين إلى كل من أنور السادات ومناحيم بيغن في أواخر تموز عام ١٩٧٨ طلب فيها منهما الاجتماع به في كامب ديفيد في شهر آب فوافق الاثنان على الدعوة فاشترط أنور السادات على أن يكون اللقاء في شهر أيلول من العام نفسه بعد انتهاء الأعياد الإسلامية فأعلن جيمي كارتر في السابع من آب أن أنور السادات ومناحيم بيغن سيجتمعان به يوم الخامس من شهر أيلول عام ١٩٧٨ [٤٨].

قبيل سفر أنور السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية اجتمع مع مجلس الأمن القومي المصري في الثلاثين من آب عام ١٩٧٨، أعرب لهم عن رفضه لأية اتفاقيات ثنائية أو حلول جزئية وأن هدف زيارته الحل الشامل للقضية الفلسطينية، ثم أعلن متحدث رسمي على أن مصر ذاهبة إلى كامب ديفيد وسيقدم أنور السادات مشروعاً شاملاً للسلام على أساس المبادئ الآتية[٤٩] : .

١- الحل الدائم لمشكلة الشرق الأوسط على أساس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
٢- تحديد مدة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات يقرر فيها الشعب الفلسطيني مصيره.
٣- إشراك ممثلي الأردن وفلسطين والأمم المتحدة إلى جانب مصر و (إسرائيل)،وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.
٤- انسحاب (إسرائيل) من القدس وأراضي الضفة الغربية وجميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات الموجودة فيها.
٥- إنهاء الحكم العسكري عن الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧.
٦- تضمن الأردن و مصر الأمن في المناطق التي ستنسحب منها (إسرائيل).

انعقد مؤتمر كامب ديفيد ضمن المدة من الخامس من أيلول إلى الثامن عشر منه عام ١٩٧٨ الذي أسفر عنه ما يعرف بـ (اتفاقيات كامب ديفيد)، والتي بموجبها تنازلت مصر عن إدارتها لقطاع غزة، ونزع مناطق واسعة من سيناء عن السلاح لضمان الأمن

(الإسرائيلي)، وإقامة علاقات دبلوماسية سياسية واقتصادية بين مصر و(إسرائيل) فضلاً عن بنود أخرى(٥٠).

يتضح مما سبق أن كل أهداف حرب عام ١٩٧٣هو تحريك عملية السلام لإجبار (الإسرائيليين) على الدخول في مفاوضات مع مصر وذلك لرغبة أنور السادات في حل القضية الفلسطينية حلاً سياسيا.

ثالثاً: اغتيال محمد أنور السادات :

مرت مصر في السنوات الاخيرة من حكم الرئيس السادات بأجواء سياسية واوضاع واقتصادية صعبة، وانتشرت فيها تيارات كثيرة متباينة ان لم نقل متناحرة في الفكر السياسية، ولعل ذلك يعود اساساً الى سياسات السادات نفسه، فضلاً عن ما يظهر على شخص السادات من تناقض واضح ، مما ادخل الناس في حيرة من امره، ولاسيما فيما يتعلق بتدينه الظاهري وسلوكه اليومي (٥١) .

يمكن القول ، أن السادات منح مساحة اكبر لخصومهِ للحركة والانتقال بسبب تصرفاتهِ الاستفزازية ، التي اثارت غضب وسخرية كثير من فئات وطبقات الشعب المصري على اسلوبه الارستقراطي بالحياة ، فقد جعل من زوجتهِ التي سميت سيدة مصر الأولى مركز قوى جديداً في الحكم ، والغريب انه اخذ من ميزانية الدولة مبلغ مليون جنيه وهو مبلغ كبير في مقاييس ذلك الزمان ووضعه تحت تصرفه فضلاً عن راتبه الكبير ، والأسوء انه اخذ يتصرف بذلك المبلغ دون مستندات واخذ يتصرف في آثار مصر الفرعونية ويقدمها لاصدقائهِ من زعماء العالم دون مناسبة . وفي عهده ازداد الغني ثراء وازداد الفقير فقراً .الأمر الذي ادى الى تفجر انتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ التي عبر فيها الشعب المصري عن رفضه لسياسات الرئيس السادات(٥٢).

كانت تلك الظروف مناسبة لظهور عدة جماعات وتيارات اسلامية ،مال البعض منها الى التطرف كثيراً لدرجة انها كفرت الكثيرين من المصريين. واستثمرت جيداً موضوع التطبع مع اسرائيل الموضوع الذي لاقى رفضا شعبيا واسعاً ،لقد ادى تطرف الجماعات الاسلامية الى الاحتكاك بالاقباط المصريين ومحاولة الضغط عليهم ، ووصل الحال الى الاعتداء على بعض كنائسهم(٥٣) .

لم يقف الرئيس السادات مكتوف الأيدي امام أزدياد حالة الانتقاد له ولسياساته لاسيما الاقتصادية ، فقام في ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، باعتقال ١٥٣٦ شخصية مصرية ، وقد ضمت اغلب الشخصيات البارزة في المعارضة الداخلية من معارضين سياسيين وصحفيين وعلماء دين مسلمين ، كما أمر بأغلاق الجمعيات الخيرية الاسلامية والقبطية ومنعت صحافتها ونشراتها، وفي ٥ سبتمبر من العام نفسه لم يبرر السادات بطريقة غير معقولة فقط وانما، قام بشتم بعض رموز المعارضة[٥٤] .

يمكن القول، انه كان للإسلاميين النصيب الأكبر من حملة الاعتقالات ، اذ كان من المعتقلين قادة من جماعة الاخوان المسلمين ، فضلاً عن غلق مئة جمعية من الجمعيات الاسلامية ، فقد تم اعتقال ٤٦٩ من الاخوان المسلمين، لقد ادى ذلك الى الاسراع بتنفيذ اغتيال الرئيس السادات [٥٥] .

كان من الطبيعي جداً ان تقف كل المعارضة بعد الذي حدث بخندق واحد ضد نظام حكم السادات المهم ان عملية الاغتيال بدأت اولى خيوطها في صباح يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ عندما استدعي الملازم الأول خالد الاسلامبولي[٥٦] ، الذي انضم حديثاً الى تنظيم الجهاد الى مكتب قائد وحدته الذي أخبره بأن الاختيار وقع عليه للاشتراك في العرض العسكري الذي سيجري يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١، اياً كان الامر ،ركبت اطقم العربات الاربع الخاصة بالكتيبة التي كان الاسلامبولي مسؤولا عنها في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ٦ اكتوبر ١٩٨١. وقد استطاع الاسلامبولي أن يضع القنابل الأربع اسفل كرسي العربة وقنبلتين في درجها. في حينها توجه الرئيس السادات الى مبنى وزارة الدفاع لالتقاط الصور التذكارية مع كبار القادة ، ثم بعد ذلك توجه الى العرض ليتبوأ مقعده في المنصة [٥٧] .جلس السادات في الصف الأول ومعه كبار المدعوين ، على يمينهِ كان يجلس نائبه محمد حسني مبارك [٥٨] ثم الوزير العماني شبيب بن تيمور، ثم ممدوح سالم مستشار رئيس الجمهورية وعلى يساره كان يجلس وزير الدفاع محمد عبدالحليم ابو غزالة ثم سيد مرعي صهر السادات ومستشاره واقدم وزراء الزراعة ، ثم عبدالرحمن بيصار شيخ الازهر ، فضلاً عن مجموعة من كبار الوزراء والشخصيات العامة والسفراء الاجانب[٥٩].

عند ذلك توقفت سيارة خالد الاسلامبولي ، واطلق احد الجنود دفعة من الطلقات باتجاه المنصة ، فتوجه الاسلامبولي مسرعاً من سيارتهِ والقى قنبلة ، ثم عاد الى السيارة واخذ رشاش السائق ووجه دفعة الطلقات الى صدر الرئيس السادات لتنهي حياته[٦٠].

يمكننا ان نلاحظ ان الشعب المصري انقسم ازاء سياسة السادات ومدة حكمهِ على قسمين: مؤيدين ومعارضين، حيث يرى مؤيدو سياسة السادات انه الرئيس العربي الاكثر جرأة وواقعية في التعامل مع قضايا المنطقة، وانه انتشل مصر من براثن مراكز القوى ودفع بالاقتصاد المصري نحو التنمية، بينما يرى المعارضون على النقيض من ذلك تماماً ،اذ يعتبرونه هو من قوض المشروع القومي العربي، وحيّد الدور الاقليمي المصري في المنطقة ، وقضى على مشروع النهضة الصناعية والاقتصادية، فضلا عن تدميره لقيم المجتمع المصري، واطلق العنان للتيارات الاسلامية .**الخاتمة والاستنتاجات:**

من خلال ما سبق يمكن القول ان المؤسسة العسكرية، لطالما تبوأت مكانة سياسية هامة في نظام السياسي المصري، وكانت هي الفاعل الرئيسي في الخريطة السياسية لمصر، على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، وقد فرض الجيش المصري دوره على الساحة السياسية المصرية من خلال استناده للمكانة التاريخية التي تحظى بها هذه المؤسسة في أوساط الشعب المصري، وطبيعة الرهانات والتحديات الداخلية والخارجية لمصر.

ويمكن من خلال ما سبق الخروج بالنتائج التالية:

١. إن المؤسسة العسكرية المصرية حظيت بشيء من الاستقلال اثر قانون 1928، بعد ان فقدته عام ١٨٨٢، وإثر ذلك ازدادت أعداد الجيش المصري، بقبول أبناء الطبقة الوسطى كضباط في الجيش بعد أن كان حكراً على ابناء الطبقة العليا والموالين للعائلة الملكية الحاكمة.
٢. نكبة 1948التي ولدت شعور لدى أفراد المؤسسة العسكرية المصرية ، ولاسيما صغار الضباط الذين كانوا ضمن القوات المشاركة في تلك الحرب ، أن الحكومة المسؤولة الأولى عن الهزيمة بسبب اهمالها الجيش وجلبها للأسلحة الفاسدة التي كانت سبباً في النكبة، فعمل أولئك الضباط على تشكيل تنظيم سري في داخل الجيش في عام ١٩٤٩(تنظيم الضباط الاحرار).

٣. التخلص من الوجود البريطاني الجاثم على أرض مصر منذ عام ١٨٨٢، وقد تحقق ذلك بعد انقلاب الثالث والعشرين من تموز وما اعقبها من اعلان الجمهورية في الثامن عشر من حزيران ١٩٥٣، ثم ارغام البريطانيين على الجلاء عن أرض مصر بموجب اتفاقية الجلاء في التاسع عَشر من تشرين الاول ١٩٥٤، وبذلك تَمكنْت المُؤسسة العسكرية من تحقيق الاستقلال الفعلي لمصر.

٤. لا يمكن لأي منصف ان يحمل المؤسسة العسكرية المصرية نكسة حرب حزيران ١٩٦٧، بمقدار ما تتحمل القيادة العليا السياسية والعسكرية المسؤولية في انكسار الجيش المصري في تلك الحرب.

٥. استوعبت القيادة المصرية الجديدة ، ولاسيما بعد وفاة عبد الناصر ، تلك الاخطاء والاسباب التي ادت الى النكسة، وبدأت بتغيير الاستراتيجية لتتناسب مع ما شهدته المنطقة العربية، وتطورات الاوضاع فيها ومنها الوجود الاسرائيلي ، وعليه ، فقد بدأت اجراءات تتعلق بالهيكلية الجديدة للمؤسسة العسكرية ، ولاسيما ما يتعلق بالقادة الميدانيين ، والتسليح الحديث ، والتدريب العالي بما يتناسب مع ما وصلت اليه الجيوش الحديثة ، ساعدت تلك الاجراءات كلها في جاهزية المؤسسة العسكرية ، التي اثبتت قدرتها، ولاسيما في الخطط القتالية الحديثة ، واستخدام السلاح المناسب مع السرية العالية في العمل العسكري ، رافقتها فاعلية اجهزة المخابرات ، وقد أسهم ذلك كله في تحقيق نصر أذهل العالم وأربك اسرائيل ، واعاد الثقة في النفوس .

٦. أن كل أهداف حرب عام ١٩٧٣هو تحريك عملية السلام لإجبار (الإسرائيليين) على الدخول في مفاوضات مع مصر وذلك لرغبة أنور السادات في حل القضية الفلسطينية حلاً سياسيا.

٧. واجه السادات انتفاضة عارمة وصفها (بانتفاضة الحرامية) ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً، فقد فوجئ الشارع المصري بازدياد أسعار المواد دفعة واحدة ، فأثرت تلك السياسة على أصحاب الدخول المحدودة وهم الغالبية العظمى من الشعب المصري، لذلك كان للمؤسسة العسكرية الدور الحاسم في ذلك من خلال تدخلها وإلغاء تلك القرارات الاقتصادية.

المصادر والمراجع :

اولاً: الرسائل والاطاريح:

١. ثائر صائب صالح عداي الحياني ، الاوضاع الاجتماعية في مصر ١٩٦٧ – ١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب–جامعة الانبار ، ٢٠١٧ .

٢. زينب جبار رحيمة العكيلي، مشاكل مصر الاجتماعية في الصحافة المصرية، 1970–1981،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2019.

٣. شاكر ضيدان جابر السويدي، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية 1970–1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، د.ت.

٤. عمر نافع نوري نصيف الحديثي، موقف مصر من قضايا المشرق العربي 1967–1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2010.

٥. محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، ٢٠١٤.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

١. احمد حسين ،معركة العبور المجيدة ٦ اكتوبر ١٩٧٣–١٠ رمضان ١٣٩٣ ،مطبوعات دار الشعب ،القاهرة ،١٩٧٣.

٢. احمد حمروش ، ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريين ، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٣. احمد عطية الله ، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨.

٤. احمد منصور،جيهان السادات شاهدة على عصر السادات ،الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٥. توحيد مجدي ، مبارك الطريق الى عرش مصر، دار اخبار اليوم ، القاهرة ، د.ت .

٦. جاك دومال وماري لورا، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ديمون نشافي، ط٥، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٩ .
٧. جوزيف فينكليستون، السادات وهم التحدي، ترجمة، عادل عبدالصبور، الدار العالمية للكتب والنشر ، د.ت ، ١٩٩٩ .
٨. حسن نافعة ، مصر والصراع العربي (الإسرائيلي) من الصراع المحتوم حتى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨.
٩. حسن نافعه ، مصر والصراع العربي – الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٦.
١٠. شريف جويد علوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، بغداد، دار واسط للنشر، ١٩٨٢.
١١. عادل حمودة ، اغتيال رئيس، بالوثائق اسرار اغتيال انور السادات ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ .
١٢. عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، ط٤، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣.
١٣. عبد الستار الطويلة، انور السادات الذي عرفته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
١٤. عبد العظيم رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٧.
١٥. غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨ .
١٦. محمد الجوادي، مذكرات قادة العسكرية المصرية١٩٧٣ – النصر الوحيد، مطبوعات دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٧. محمد حافظ اسماعيل ،امن مصر القومي في عهد التحديات ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٨٧.
١٨. محمد حامد محمد ، موسوعة ١٨٧ شخصية مصرية ، د. م. ، د. ت. .

١٩. محمد شفيق غربال ، محمد علي الكبير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢.
٢٠. محمد صبري، تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي الى اليوم ، ط٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٧ .
٢١. محمد عبد الغني الجمسي ، مذكرات الجمسي حرب اكتوبر ١٩٧٣، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨.
٢٢. محمد محمود السروجي ، الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ،القاهرة ، ١٩٦٧.
٢٣. محمود فوزي ، حكام مصر ، السادات ، مركز الراية للنشر والاعلام ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
٢٤. محمود مورو ، تاريخ مصر الحديث مصر تحت الاحتلال الانجليزي ، ج٤، مكتبة الكتب العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٢٥. مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر ودور جماعات المصالح في النظام المصري١٩٥٧-١٩٨١، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٦. وجيه ابو ذكرى ، مذبحة الابرياء في ٥ يونيو ، ط٤، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٤.

ثالثاً: البحوث المنشورة:

١. احمد عوضي حمدان ، الدور المصري في حرب فلسطين١٩٤٨، مجلة جامعة الاقصى، المجلد ١٦ ، العدد الثاني ، حزيران ٢٠١٢.
٢. بشار حسن يوسف ، الجماعات الاسلامية في مصر في عهد الرئيس محمد انور السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١) . مجلة التربية والعلوم ، المجلد ١٥ ، العدد ٢ ، لسنة ٢٠٠٨.
٣. خالد سعد كاظم، أضواء على ثورة ٢٣تموز(يوليو) في مصر ١٩٥٢،مجلة سر من رأى ، جامعة سامراء ، المجلد ١١، العدد ٤٠، شباط ٢٠١٥.

٤. السياسة الدولية(مجلة)، الإستراتيجية المصرية قبيل كامب ديفيد، العدد ٥٥، كانون الثاني ١٩٧٩.
٥. يوسف محمد عيدان الجبوري، تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة ٢٣ يوليو(تموز) ١٩٥٢، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد٩، ٢٠٠٨.

رابعاً: الانترنيت:

1_ www.anwarsadar.org
2_ www.el-wasat.com

الهوامش:

(١) محمد علي باشا: ولد في بلدة قوله جنوبي مقدونيا شمال اليونان في عام ١٧٦٩ ، لعائلة البانية . خدم جندياً في الجيش العثماني ، ثم تدرج في المناصب العسكرية حتى اصبح مساعداً لقائد الكتيبة الالبانية ثم قائداً لها، التي ارسلت الى مصر لمحاربة الغزو الفرنسي في عام ١٨٠١. مكث في مصر وسيطر على الحكم فيها عام ١٨٠٥ . أسس أسرة حكمت مصر حتى عام ١٩٥٣ . توفي في الاسكندرية عام ١٨٤٩. ينظر: محمد شفيق غربال ، محمد علي الكبير، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢.

(٢) محمد صبري، تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي الى اليوم ، ط٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص٣٨.

(٣) محمد محمود السروجي ، الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ،القاهرة ، ١٩٦٧، ص١٥-١٦.

(٤) الخديوي توفيق: ولد في القاهرة في عام ١٨٥٢، تولى وزارة الداخلية في عام ١٨٧١، تولى رئاسة المجلس الخصوصي ومجلس النظار، خلف أباه بعد اقالته في عام ١٨٧٩. قامت في عهده الثورة العرابية واحتلت مصر من بريطانيا. توفي في عام ١٨٩٢. ينظر: احمد عطية الله ، القاموس السياسي، ط٣، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص٣٤١.

(٥) أحمد عرابي :عسكري وسياسي مصري . ولد في عام ١٨٤١ في الزقازيق . درس في " الجامع الازهر " ثم انتظم جنديا في الجيش . رقي الى رتبة ملازم . بلغ رتبة أميرلاي في أيام الخديوي توفيق . قاد مظاهرات سلمية في ميدان عابدين طالب فيها بإقالة رئيس الوزراء أنور باشا. ناظر الجهادية في وزارة محمود سامي البارودي . وقف بوجه الاحتلال البريطاني لمصر وقاومه وأُلقي القبض عليه من

بريطانيا ونفي الى جزيرة سيلان . توفي في عام ١٩١١. ينظر: محمد حامد محمد ، موسوعة ١٨٧ شخصية مصرية ، د. م. ، د. ت. ، ص٩-١١.

(٦) عبد الرحمن الرافعي ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، ط٤، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص21

(٧) احمد حمروش ، ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريين ، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص٧٥.

(٨) عبد العظيم رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٧، ص٣١٣.

(٩)احمد عوضي حمدان ، الدور المصري في حرب فلسطين١٩٤٨، مجلة جامعة الاقصى، المجلد ١٦ ، العدد الثاني ، حزيران ٢٠١٢، ص٨٩.

(١٠)احمد عوضي حمدان ، المصدر السابق، ص92.

(١١) خالد سعد كاظم، أضواء على ثورة ٢٣تموز(يوليو) في مصر ١٩٥٢،مجلة سر من رأى ، جامعة سامراء ، المجلد ١١، العدد ٤٠، شباط ٢٠١٥، ص٣٣٥ .

(١٢) جمال عبد الناصر: عسكري وسياسي مصري. ولد في بلدة الخطاطية في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩١٨، التحق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٧. التحق بكلية أركان حرب وتخرج فيها برتبة رائد . شارك في حرب عام ١٩٤٨ وكان قائد احدى الكتائب التي حوصرت في الفالوجة واصيب بجروح اثناء المعركة. أحد مؤسسي " تنظيم الضباط الأحرار"، توفي في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٧٠. ينظر: جاك دومال وماري لورا، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ديمون نشافي، ط٥، دار الآداب، بيروت، ١٩٧٩ .

(١٣) يوسف محمد عيدان الجبوري، تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة ٢٣ يوليو(تموز) ١٩٥٢، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد٩، ٢٠٠٨،ص٣٧٧-٣٧٨ .

(١٤) احسان ريكان خلف، سياسة بريطانيا ومصر اتجاه السودان ١٩٥٢.١٩٥٦، مجلة مداد الاداب، العدد التاسع ، الجزء ١١، ٢٠١٤، ص١٦.

(١٥)يوسف محمد عيدان الجبوري، المصدر السابق، ص381.

(١٦) محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، جامعة الازهر. غزة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ٢٠١٤،ص ٢٥.

(١٧)محمد سمير الجبور، المصدر السابق، ص٢٨.

(١٨) وجيه ابو ذكرى ، مذبحة الابرياء في ٥ يونيو ، ط٤، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص٥٠٢.

(١٩) زينب جبار رحيمة العكيلي، مشاكل مصر الاجتماعية في الصحافة المصرية، 1970-1981،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2019،ص94.

(٢٠) المصدر نفسه، ص 95.

(٢١) عمر نافع نوري نصيف الحديثي، موقف مصر من قضايا المشرق العربي 1967-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الانبار، 2010،ص 105 .

(٢٢) عمر نافع نوري نصيف الحديثي ، المصدر السابق ، ص106.

(٢٣) المصدر نفسه، ص 108.

(٢٤) محمد عبد الغني الجمسي ، مذكرات الجمسي حرب اكتوبر ١٩٧٣، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨.، ص ٣٦٥ .

(٢٥) محمد حافظ اسماعيل ،امن مصر القومي في عهد التحديات ، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ،١٩٨٧،ص٣٥٠-٣٥٤.

(٢٦) احمد حسين ،معركة العبور المجيدة ٦ اكتوبر ١٩٧٣-١٠ رمضان ١٣٩٣ ،مطبوعات دار الشعب ،القاهرة ،١٩٧٣،ص٢٤-٢٥ .

(٢٧) محمد الجوادي، مذكرات قادة العسكرية المصرية١٩٧٣ – النصر الوحيد، مطبوعات دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢٢

(٢٨) غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨ ، ص ١٧٠ .

(٢٩) زينب جبار رحيمة العكيلي، المصدر السابق ، ص132.

(٣٠) شاكر ضيدان جابر السويدي، الرئيس المصري محمد أنور السادات دراسة في سياسته الداخلية 1970-1981، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، ص154.

(٣١) غالي شكري ، المصدر السابق، ص ٣٤٧ .

(٣٢) مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر ودور جماعات المصالح في النظام المصري١٩٥٧-١٩٨١، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٦-٣٧.

(٣٣) زينب جبار رحيمة العكيلي، المصدر السابق ، ص136.

(٣٤) عبد الستار الطويلة، انور السادات الذي عرفته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣١٦ .

(٣٥) زينب جبار رحيمة العكيلي،المصدر نفسه، ص137.

([٣٦]) وهي جيهان صفوت رؤوف ولدت عام ١٩٣٣ في القاهرة من أب مصري وأم بريطانية حصلت على ماجستير في الادب المقارن من جامعة القاهرة ١٩٨٠، والدكتوراه عام ١٩٨٦،ثم عملت بهيئة التدريس في جامعة القاهرة .للتفصيل،ينظر، احمد منصور،جيهان السادات شاهدة على عصر السادات ،الدار العربية للعلوم ،بيروت،٢٠٠٢.

([٣٧]) محمد سمير الجبور، المصدر السابق ص69.

([٣٨]) المصدر نفسة، ص 70.

([٥]) شاكر ضيدان جابر السويدي، المصدر السابق، ص154.

([١]) جيمي كارتر: ولد في ولاية جورجيا عام ١٩٢٤ ودرس القانون وانتخب عام ١٩٦٨ حاكماً لولاية جورجيا وبقي في منصبه حتى عام ١٩٧٧ إذ انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي أواخر عام ١٩٧٦، أبرز انجازاته الرئاسية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بين مصر وإسرائيل وتوقيع اتفاقية سالت لحظر الأسلحة النووية، جيمي كارتر، فلسطين سلام لا فصل عنصري، مقتبس من شبكة الانترنت، الموقع : www.el-wasat.com

([٢]) شاكر ضيدان جابر السويدي، المصدر السابق، ص162.

([٣]) زينب جبار رحيمة العكيلي،المصدر السابق، ص139.

([٤]) حسن نافعة ، مصر والصراع العربي (الإسرائيلي) من الصراع المحتوم حتى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨، ص٧٣.

([١]) شريف جويد علوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، بغداد، دار واسط للنشر، ١٩٨٢، ص١٠٩.

([٢]) زينب جبار رحيمة العكيلي، المصدر السابق، ص١٤٢.

[١] حسن نافعة ، المصدر السابق، ص٧٣.

[٢] زينب جبار رحيمة العكيلي،المصدر السابق، ص140.

[٣] المصدر نفسه، ص141.

[٤] السياسة الدولية(مجلة)، الإستراتيجية المصرية قبيل كامب ديفيد، العدد ٥٥، كانون الثاني ١٩٧٩، ص١٩١.

[١] للاطلاع على يوميات المؤتمر ينظر ، مؤتمر كامب ديفيد في ثلاث مجلات أسبوعية مقتبس من شبكة الانترنت الموقع www .anwar sadar.org

[٥١] جوزيف فينكليستون، السادات وهم التحدي، ترجمة، عادل عبدالصبور، الدار العالمية للكتب والنشر ، د.ت ، ١٩٩٩ ، ص ٣٥٩ .

[٥٢] عادل حمودة ، اغتيال رئيس، بالوثائق اسرار اغتيال انور السادات ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٥٢

[٥٣] ثائر صائب صالح عداي الحياني ، الاوضاع الاجتماعية في مصر ١٩٦٧ – ١٩٨١ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب–جامعة الانبار ، ٢٠١٧ ، ص ١٩٩ .

[٥٤]زينب جبار رحيمة العكيلي،المصدر السابق، ص164.

[٥٥] بشار حسن يوسف ، الجماعات الاسلامية في مصر في عهد الرئيس محمد انور السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١). مجلة التربية والعلوم ، المجلد ١٥ ، العدد ٢ ، لسنة ٢٠٠٨ ، ص ٧٦.

[٥٦] ولد خالد الاسلامبولي في مدينة ملوي بأسيوط بصعيد مصر في ١٩٥٧ ، وكانت أول مدرسة دخلها هي مدرسة توستردام التبشيرية ، ثم التحق بعدها بمدرسة انشأتها شركة السكر في نجع حمادي، وقضى سنوات الثانوية في مدرسة العروبة التي كانت في الأصل مملوكة لاحدى البعثات التبشيرية الامريكية ، وبعد فشله في اجتياز امتحان القبول لكلية الطيران ، دخل كلية المدفعية وتخرج بامتياز ١٩٧٥ . للتفصيل ينظر : زينب جبار رحيمة العكيلي،المصدر السابق، ص164.

[٥٧] محمود فوزي ، حكام مصر ، السادات ، مركز الراية للنشر والاعلام ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٧٨ – ١٨٨

[٥٨] محمد حسني مبارك : ولد في المنوفية عام ١٩٢٨، وتخرج في الكلية الحربية ١٩٤٩ ، وفي كلية الطيران ١٩٥٢ ، عمل طياراً في في القوات الجوية المصرية حتى تعيينه من قبل عبد الناصر في عام ١٩٦٩ رئيساً لاركان حرب القوات الجوية حتى عام ١٩٧٢ ، عمل قائداً عاما للقوات الجوية قبل تعيينه من قبل السادات نائباً له في عام ١٩٧٥ . أصبح رئيساً لمصر خلفاً للسادات في ١٥ اكتوبر ١٩٨١ . للتفصيل، ينظر : توحيد مجدي ، مبارك الطريق الى عرش مصر، دار اخبار اليوم ، القاهرة ، د.ت .

[٥٩] زينب جبار رحيمة العكيلي،المصدر السابق، ص168.

(٦٠) محمد فوزي، المصدر السابق، ص180.